

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

الثاني : أن يكون قابلاً للتعريف فلا يَحْبِرَ عن الحال والتمييز لأنك لو قلت في () (جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا) : الذي جاء زَيْدٌ إِسَّاهُ ضَاحِكٌ - لكنك قد نصبت الضمير على الحال وذلك ممتنع لأن الحال واجب التنكير وكذا القول في نحوه وهذا القيد لم يذكره في التسهيل .

الثالث : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي فلا يخبر عن الهاء من نحو زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ لأنها لا يُسْتَعْنَى عنها بالأجنبي ك () و () (بكر) () وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرته عنه لقلت () (الذي زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ هُوَ) () فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار والضمير المتصل الآن خَلَفَ عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ففصلته وأخْـرَته ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقى الموصول بلا عَائِدٍ وإن قَدَّرَته عائداً على الموصول بقى الخبر بلا رابط .

الرابع : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور ب () أو ب () أو () (مُنْذُ) () لأنهنَّ لا يجررن إلا الظاهر والإخبار يستدعى إقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم فإذا قيل () (سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرِو الْكَرِيمِ) () جاز الإخبار عن () (زيد) () وامتنع الإخبار عن الباقي لأن الضمير لا يخلفهن : أما الأب فلأن الضمير لا يضاف وأما الْقُرْبُ فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره وأما () (عمرو الكريم) () فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به نعم إن أخبرته عن المضاف والمضاف إليه معاً فأخترت ذلك وجعلت مكانه ضميراً جاز فتقول في الإخبار عن المتضايقين () (الذي سَرَّه قُرْبٌ مِنْ عَمْرِو الْكَرِيمِ أَبُو زَيْدٍ) () وكذا الباقي